قضايا سياسية

اسم المقال: سياسات صندوق النقد الدولي والصين تجاه الدول النامية: دراسة في تغير أنماط الإقراض على الساحة الدولية
اسم الكاتب: ميار يحيى منصور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7633
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سياسات صندوق النقد الدولي والصين تجاه الدول النامية: دراسة في تغير أنماط الإقراض على الساحة الدولية▽

The IMF and China's Policies Towards Developing countries: Changing Lending Dynamics in the International Arena

ميار يحيى منصور* Mayar Yahia Mansour

الملخص:

عقدت الدراسة مقارنة بين نمط إقراض صندوق النقد الدولي والصين تجاه الدول النامية، وذلك باستخدام المنهج المقارن من خلال دراسة ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي الاستراتيجية والسياسات التي اعتمد عليها كل من النموذجين، ومن ثم النتائج التي ترتبت على تطبيق تلك السياسات، وذلك لمعرفة إمكانية اعتبار الصين بديل حيوي لصندوق النقد الدولي خصوصًا بعد أن تصاعدت الانتقادات نحو الصندوق نتيجه لمشروطيته وما يُحدثه من آثار سلبية داخل الدول النامية. وعلى الرغم من تنوع الأدوات التي تطرحها الصين في الإقراض؛ إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها من قبل الدول النامية في تمويل عملية التنمية وذلك لما أثارته تلك القروض حول استدامة الديون، وعدم تمتعها بالشفافية نتيجة الغموض الذي يكتنف شروط وفوائد ومدد الاستحقاق، وأيضًا وُجد ارتباط بين سياسات الإقراض وبين مخاطر الاستحواذ على الموارد الطبيعية والأصول في الدول المقترضة في حالة عدم السداد كما حدث في سيريلانكا، هذا فضلًا عن أن مزاحمة الصين مع دائنين آخرين– كصندوق النقد الدولي– قد أضاف تعقيدًا في مشهد الإقراض من حيث شروط الإقراض، ومزيد من التشرذم في هيكل النظام المالي العالمي، وتعقيد مجهودات إعادة هيكلة الديون مثلما حدث مع زامبيا.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، الصين، سيريلانكا، المديونية، الدول النامية

Abstract:

The study conducted a comparative analysis of the lending patterns of the International Monetary Fund (IMF) and China towards developing countries. This was done by applying comparative approach focusing on three key indicators: the strategies, policies adopted by each model, and the outcomes of

▽ تاريخ التقديم : 2024/6/13 تاريخ القبول: 2024/7/10 تاريخ النشر: 2024/9/30

*مدرس مساعد بمعهد التخطيط القومي– جمهورية مصر العربية Mayar.yahia@inp.edu.eg

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

applying these policies, to discover whether China can act as a viable alternative to the IMF or not, especially amid escalating criticisms towards the IMF due to its conditionalities and negative impacts within developing countries.

Despite China's diverse lending instruments, it cannot be solely relied upon by developing countries for financing development processes. Concerns have arisen regarding the debt sustainability, coupled with a lack of transparency concerning terms, interest rates, and maturity dates. Moreover, a link has been identified between lending policies and the risks of acquiring natural resources and assets in debtor countries in case of non-repayment, as exemplified in the case of Sri Lanka.

The study also revealed that China's competition with other creditors, such as the IMF, added complexity to the lending landscape in terms of loan conditions. This competition contributes to the fragmentation of the global financial system, complicates debt restructuring efforts as was demonstrated in Zambia.

Keywords: IMF, China, Sri Lanka, Indebtedness, Developing countries.

المقدمة:

أُعيد طرح قضية المديونية على الساحة الدولية في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وذلك نظرًا لارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الكبيرة التي تأثرت بها دول أمريكا اللاتينية بشكل أساسي وبعض الدول النامية الأخرى؛ حيث أصبحت قضية الديون محط اهتمام عدد كبير من الباحثين، ومن ثم تم دراستها من زوايا متعددة، منها دراسة هيكل وتصنيفات الديون، وكيفية استخدام أموال القروض بكفاءة في تمويل التنمية، وأسباب تزايد المديونية ومآلات ذلك على الدول النامية.

وازدادت قضية الديون وطأة مع تفاقم الأزمات الاقتصادية العالمية المتعددة الأبعاد، والتي بدأت منذ بداية عام 2020 بجائحة كوفيد-19، وما أحدثته من زيادة في معدلات البطالة وتأثر سلاسل الإنتاج. لم يمض وقت طويل حتى شهد عام 2022 خمس صدمات أخرى، أولها استمرار تداعيات الجائحة، ثم الحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة مع زيادة التضخم، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وتمثلت آخر تلك الصدمات في تحديات المديونية التي تواجهها الدول النامية والأسواق الناشئة، خاصة الديون المقومة بالدولار الأمريكي، بالإضافة إلى زيادة احتمالات عدم قدرة بعض الدول على سداد أقساط ديونها.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وتعد المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسهم صندوق النقد الدولي، من أبرز اللاعبين في قضية المديونية، حيث يعود الأصل التاريخي لسياسات الإصلاح الاقتصادي والدور المتزايد للمؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) في منح القروض وفرض الشروط إلى الثمانينيات من القرن الماضي. وقد ربطت طائفة كبيرة من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين برامج صندوق النقد الدولي وزيادة معدلات الفقر وتفاقم عدم المساواة في الدول المتلقية للقروض بقياس عدد القابعين الجدد تحت خط الفقر، ومعدل نقص دخول المواطنين، الأمر الذي دفع الكثيرين للسؤال عن وجود بدائل لقروض صندوق النقد الدولي ذات الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية.

وفي المقابل، أشارت بعض الدراسات إلى ظهور مجموعة من الدائنين من خارج نادي باريس Non Paris Club Creditors* وعلى رأسها الصين في تقديم مبالغ مالية كبيرة للبلدان النامية وخصوصًا المنخفضة الدخل في بداية العقد الأول من الألفية الثالثة. وقد دارت مناقشات بين الباحثين حول مدى منافسة الصين لصندوق النقد الدولي والاختلافات في منهجيتهما في الإقراض؛ حيث يسعى صندوق النقد الدولي إلى فرض التزامات وشروط تتعلق بالإصلاح الاقتصادي لعلاج الخلل في موازين مدفوعات الدول النامية، بينما تُقرض الصين مشاريع بنية تحتية محدَّدة –في إطار مشروع الحزام والطريق لتطوير البنى التحتية والممرات الدولية– وتقدم قروض إنقاذ بدون مشروطية سياسية، وأيضًا تباينت وجهات النظر في إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الصين كبديل لصندوق النقد الدولي لتمويل التنمية، الأمر الذي طرح تساؤلات حول فاعلية توجه الصين في الإقراض وإمكانية إحلال هذه القروض محل القروض المقدمة من صندوق النقد الدولي.

أهمية البحث: يسلط هذا البحث الضوء على الدور الذي لعبته مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي – الذي يعد من أهم اللاعبين في ساحة الإقراض– داخل الدول النامية من رؤية بعض المنظورات النقدية في حقل العلاقات الدولية؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور بدائل، ومن ثم بزوغ دور الصين ليس فقط كلاعب فاعل على ساحة الإقراض الدولية، بل كونه يتبنى نموذجًا مغايرًا في الإقراض منطلقًا من ما يسمى "بالسلام التنموي" الذي يعطي الأولوية للتنمية على الإصلاح السياسي والاستقرار

*و من بينهم أيضًا السعودية والإمارات وروسيا، للمزيد انظر:

Horn et al., China as an International Lender of Last Resort. Working Paper 124, March 2023, p.16 URL:" https://docs.aiddata.org/ad4/pdfs/WPS124_China_as_an_International_Lender_of_Last_Resort.pdf

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاقتصادي والاجتماعي على الديمقراطية السياسية؛ فتعزيز المصالح الاقتصادية يأتي على رأس أولويات سياستها الخارجية استكمال مشروعها الخاص المعروف "بالحزام والطريق".

كما يسعى البحث لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين نمط الإقراض الذي يرسمه كل من نموذج صندوق النقد الدولي والصين، وتحليل الجدل المثار حول ما يسمى بدبلوماسية فخ الديون الصينية China Debt Trap Diplomacy، لبيان مدى نجاعة الحلول التي يطرحها كل من الطرفين.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى عقد مقارنة بين نمط إقراض صندوق النقد الدولي والصين للدول النامية من خلال تحليل مثالب كل من النموذجين وتقديم قراءة نموذج الإقراض الذي يتبعه الصندوق من المنظورات النقدية في حقل العلاقات الدولية، وبيان كيفية اختلاف الصين عن نموذج الصندوق من حيث الاستراتيجية والسياسات المتبعة والنتائج التي ترتبت على تطبيق سياسات كل من النموذجين، ومن ثم بيان الطريق الأفضل للدول النامية في مسار تحقيق التنمية وتمويلها.

مشكلة البحث والأسئلة الفرعية: تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة على جملة من الأسئلة وهي " إلى أي مدى فتحت الانتقادات التي وجهت لصندوق النقد الدولي المجال نحو اعتبار الصين بديلًا حيويًا للاقتراض للدول النامية؟ وهل عزز الصعود الصيني من الموقف التفاوضي للدول النامية مع مؤسسات الإقراض الدولية؟ وما هي أوجه الاختلاف والتشابه بين نمط إقراض الصين وصندوق النقد الدولي للدول النامية؟

الإطار المنهجي للبحث:: سيتم الاعتماد على المنهج المقارن لمعرفة أوجه الاختلاف والتشابه بين نموذج صندوق النقد الدولي والصين في الإقراض، من ناحية إلى أي مدى تتشابه المرجعية الفكرية لكل منهما وتطبيقاتها العملية على أرض الواقع، وأسباب الاختلاف أو الاتفاق بين كل منهما، وذلك بالاعتماد على مؤشرات ثلاثة **(الاستراتيجية والسياسات /الإجراءات والنتائج المترتبة على هذه السياسات)** ولبيان آثار تلك الاختلافات على نمط استمرار أو تغيير هيمنة كل نموذج.

تقسيم الدراسة: أولًا: نموذج صندوق النقد الدولي في الإقراض: الاستراتيجية والسياسات والنتائج المترتبة من منظور نقدي ثانيًا: صعود نموذج الصين ووزنه في الإقراض على الساحة الدولية: الاستراتيجية والسياسات والنتائج المترتبة على تطبيق السياسات. ثالثًا: الصين كمقرض الملاذ الأخير: سريلانكا نموذجًا.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولًا: نموذج صندوق النقد الدولي في الإقراض: الاستراتيجية والسياسيات والبرامج المتبعة

يناقش المحور الأول في هذه الورقة البحثية الاستراتيجية والفلسفة الكامنة التي تستند عليها مؤسسات التمويل الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن ثم السياسات المتبعة داخل الدول النامية والنتائج التي ترتبت على تطبيق تلك السياسات وفقاً لما تم طرحه في الأدبيات النقدية في حقل العلاقات الدولية.

تعاني معظم الدول العربية من معضلة المديونية المرتبطة بشكل أساسي بمشكلات مزمنة داخل الخصائص الهيكلية في الاقتصادات العربية مثل العجز المزمن في موازين المدفوعات والاختلالات الهيكلية في هيكل الإنتاج وبعض القطاعات الهامة ومن أهمها قطاع الصناعة والزراعة، وقد انعكس ذلك سلبًا على طبيعة النمو الاقتصادي بها والتي جعلت تلك الاقتصادات أكثر هشاشة وأشد تأثرًا بالصدمات الخارجية.[1]

وقد دأبت الدول المتعثرة التي تمر بأزمات اقتصادية على اللجوء للمؤسسات الدولية وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي؛ حيث يعتبر اللجوء للاقتراض من الصندوق والبنك الدوليين أثناء فترات التحول السياسي والاقتصادي وأثناء الأزمات المالية سلوكًا نمطيًا لكثير من الدول النامية منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي خصوصًا بعد الأزمة المكسيكية، وما يزيد الأمر تعقيدًا تشابك ما هو اقتصادي مع ما هو استراتيجي وسياسي، حيث تشير الدراسات التجريبية إلى أن منح القروض والإعانات، يخضع لمحددات اقتصادية تتأثر كثيراً بالمصالح السياسية والاستراتيجية؛ فالحاجة الاقتصادية وحدها لا تفسر حقاً توقيت الحصول على قروض صندوق النقد الدولي[2].

وقد تطورت المهام المسندة لصندوق النقد الدولي؛ فمنذ نشأته بموجب اتفاقية بريتون وودز في عام 1944، كان مكلفًا بالحفاظ على استقرار أسعار الصرف وإقراض الدول المتقدمة التي تواجه أزمات قصيرة المدى في موازين مدفوعاتها[3]، ومع انهيار نظام أسعار الصرف الثابت في عام 1971، في إطار

---

[1] تقرير التنمية العربية: مديونية الدول العربية الواقع والمخاطر وسبل المواجهة"، (الكويت: معهد العربي للتخطيط ومعهد التخطيط القومي، نوفمبر 2021)، ص 68.

[2] Jala Youssef and Chahir Zaki “on the Economics and Politics of IMF loans”, Economic Research Forum, ,2021, url: https://theforum.erf.org.eg/2021/09/05/economics-politics-imf-loans/

[3] Syed Ahmed, Abdulhamid Sukar, Reforms in International Monetary Fund (IMF): Challenges and the Road Ahead, Management and Economics Research Journal, Vol. 4, S1, P.19, 2018, URL: https://www.researchgate.net/publication/323947220_Reforms_in_International_Monetary_Fund_IMF_Challenges_and_the_Road_Ahead

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ما بات يُعرف بصدمة نيكسون Nixon Shockعندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون من جانب واحد قرارًا بكسر قاعدة الغطاء الذهبي وفك الارتباط بين الدولار الأمريكي والذهب، وهو ما عُرف بنهاية نظام بريتون وودز[4]، ومن ثم قام الصندوق بتعديل دوره في إدارة أسعار الصرف، وقد أدت أزمة الديون السيادية في الثمانينيات إلى إعادة ضبط سياسات الصندوق والتي باتت مدفوعة بـ سياسات "إجماع واشنطن"، وهي فلسفة تنموية تدعو إلى التكيف الهيكلي من خلال تحرير الأسواق والخصخصة، وتقديم"روشتة واحدة تناسب الجميع One Size Fits All " دونما مراعاة ظروف الدول المتباينة، الأمر الذي أفضى إلى التسبب في إحداث أضرارًا بالغةً مقارنةً بالفائدة المتحققة داخل الدول المقترضة.

1- الاستراتيجية والسياسات التي تطرحها مؤسسات بريتون وودز من منظور نقدي

تمثلت سياسات إجماع واشطن- وهي الفلسفة الكامنة التي تسند عليها مؤسسات بريتون وودز- **حول عشر وصايا** والتي تتلخص في الانضباط المالي ويتم بتقليص عجز الموازنة، وإعادة توزيع الإنفاق العام (بغرض تقليص أو إلغاء الدعم)، والإصلاح الضريبي (تقليل معدلات الضريبة)، وتحرير أسواق المال وبخاصة سعر الفائدة، وتوحيد أسعار الصرف عند معدلات منخفضة تساعد على التصدير، وتحرير التجارة الخارجية، وإزالة القيود على التدفقات الاستثمار الأجنبي، وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، وإلغاء القيود على دخول السوق والمنافسة، وأخيرًا كفالة الحماية الثانوية لحقوق الملكية الخاصة.[5]

وتتحقق الوصايا العشر من خلال ما يقدمه صندوق النقد الدولي من قروض بموجب مجموعة متنوعة من التسهيلات تطورت عبر مرور السنين ومن أهمها على سبيل المثال لا الحصر: **اتفاقية الاستعداد الائتماني stand By agreement** والذي يعتمد على إمكانية سحب العضو من موارد الصندوق في الفترة بين 12-18 شهرًا لمعالجة مشكلة قصيرة في ميزان المدفوعات[6]، بالإضافة إلى **آلية تسهيل الصندوق الممدد Extended Fund Facility** وهو ما يسمح بالسحب من موارد الصندوق إلى الحد في فترة ما بين 3-4 سنوات لمعالجة المشاكل الهيكلية التي تسبب خطرًا في ميزان المدفوعات مما يجعلها واحدة من الأكثر البرامج شمولاً التي يقدمها صندوق النقد الدولي عادة ما يكون لشروطها

---

[4]ميار يحيى، "إدانة الاستدانة: سياسات الإقراض الدولي بين الداخلي والخارجي : حالات كاشفة"، تقرير ربع سنوي صادر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث، سلسلة قضايا ونظرات، العدد 30 ، يوليو 2023، الرابط:https://shorturl.at/RZ046

[5]وائل جمال، "الاقتصاد السياسي للطبقات المالكة في مصر" في وائل جمال (محرر)، *الاقتصاد المصري في القرن الحادي والعشرين*، (القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي) ، 2016 ، ص81.

[6]مصطفى عبدالغفار،"الأحكام الفقهية المتعلقة بالاقتراض من صندوق النقد الدولي والبدائل الشرعية له: دراسة فقهية مقارنة"، القاهرة: دار أصول للنشر والتوزيع، 2020، ص 35.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وسياساتها تركيز هيكلي ومؤسسي مؤثر على الاقتصاد الكلي[7]، لا سيما بالمقارنة مع آليات الإقراض الأخرى التابعة لصندوق النقد الدولي، وهناك **تسهيل النمو والحد من الفقر**، حيث يتم الإقراض مقابل فائدة منخفضة لمساعدة الدول الأعضاء التي تواجه مشاكل مطولة في ميزان المدفوعات، هذا فضلًا عن **مساعدات الطوارئ** والتي نشأت لمواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية.[8]

ويتألف سعر الإقراض الرئيسي لصندوق النقد الدولي من هامش ربح ثابت مضافاً إليه سعر الفائدة على "حقوق السحب الخاصة" (SDRi)، المستمدة من أسعار الفائدة السائدة للعملات الخمس التي تشكل سلة حقوق السحب الخاصة – الدولار واليورو والين والرنمينبي، والجنيه الاسترليني. وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الفائدة– خصوصًا بعد الأزمات المتتالية التي شهدها النظام الدولي– من جانب البنوك المركزية أدى أيضاً إلى ارتفاع حاد في تكاليف الاقتراض من صندوق النقد الدولي، والتي يمكن أن تصل حالياً إلى 8 %، وربما يثني بعض الدول عن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.[9]

وحول دور المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) من وجهة نظر بعض النظريات النقدية الغربية وغير الغربية منها، فتناولت دراسة Juan Manuel Gil وAndrés Aguilera[10] تقييمًا لدور المؤسسات الدولية وفقًا لوجهة نظر الليبرالية المؤسسية من ناحية والجرامشيين الجدد من ناحية أخرى، حيث يرى الجرامشيون الجدد بأن الهدف الحقيقي لهذه المؤسسات هو الحفاظ على هيمنة الدول الغربية؛ فلم تكن لتلك الهيمنة أن تفرض نفسها إلا من خلال أدوات النظام الرأسمالي الذي تجلى في سياسات التجارة الحرة التي تقودها منظمة التجارة العالمية ومن خلال قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المشروطة.

---

[7] Osama Diab and Salma Ihab," Background Paper: Social Protection and Gender in the IMF Egypt Programme", Alternative Policy solutions, AUC, 21 April 2021.url: https://shorturl.at/dnDSZ

[8] مصطفى عبدالغفار،" مرجع سبق ذكره، ص35

[9] Sander Tordoir , Tobias Krahnke "Has the IMF's Lending Become Too Expensive for Its Own Good? The Case for a Lending Rate Cap." n.d. Centre for European Reform. 29 September 2023. https://www.cer.eu/publications/archive/policy-brief/2023/imf-lending-too-expensive.

[10] Andrés Aguilera & Juan Manuel Gil. International Institutions: For better or worst. Revista Reflexión Política. Vol. 19.2017 ,pp: 6-15. 10.29375/01240781.2747. P.3.https://www.redalyc.org/journal/110/11052397002/html/

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بينما سلطت دراسة[11] Sundhya Pahuja الضوء على تطور المشروطية conditionality وكيف انعكست على الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي كمؤسسة مالية دولية، من خلال تحليل الخطابات IMF Discourse والسياسات (كرقابة الصندوق على سياسات الدول النامية) المطبقة داخل الدول المتلقية للقروض، ومدى تشابه تلك الأدوات مع سياسات القوى الاستعمارية، والتي تعزز من اختلال توازن القوة بين الشمال والجنوب في مجال التمويل والتنمية الدوليين، وتعرضت المؤسسات المالية الدولية للنقد[12] من منظور الفكر النسوي وتناولت الأثر السلبي الذي تُحدثه سياسات خفض الإنفاق الحكومي– كأحد متطلبات سياسات التقشف التي تُمليها مؤسسات بريتون وودز – على النساء في البلدان منخفضة الدخل، والذي أدى إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين؛ مشيرًا إلى أوجه القصور في استراتيجية صندوق النقد الدولي لتعميم مراعاة المنظور الجندري/ النوعي Mainstreaming Gender Strategy والتي تم إطلاقها في يوليو 2022.

أما فيما يتعلق بنقد مؤسسات التمويل الدولية من منظور نقدي غير غربي[⊗]؛ فتأتي دراسة مها رياض عن تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية[13] في مطلع هذه الدراسات، والتي انتقدت فيها الإرشادات الفنية وبرامج الإصلاح التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء إبان الأزمة–ليس على حسب احتياج كل عضو ولكن حسب الحصة Quota داخل الصندوق– التي لم تحقق مكاسب ملموسة بل أدت إلى وقوعها في فخ المديونية وإحداث اضطرابات داخلية اجتماعية وسياسية؛ وقدمت تقييمًا من منظور الاقتصاد الإسلامي لدور الصندوق في الأزمة المالية العالمية؛ والذي جاء سلبيًا وأكدت على رفض مبدأ الهيمنة والخضوع من قبل الدول المانحة للدول المستضعفة، كما أثبتت الباحثة أن تكبيل الدول بديون خارجية وفوائد متراكمة يخالف صريح مقاصد الشريعة الإسلامية.

---

[11] Sundhya Pahuja, Post-Colonial Approaches to the Conditionality of the International Monetary Fund. Hague Yearbook of International Law, Vol 13, 2000, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3100630

[12] Action Aid International, The Care Contradiction: The IMF, Gender and Austerity,2022 , url: https://shorturl.at/psANP

[⊗] غير الغربي هنا تشمل جميع الأنماط والأساليب والمناهج التي يتم الارتكاز عليها خارج المنظومة الغربية؛ فهي تعد مرجعية فكرية وفلسفية غير محدودة بنطاق جغرافي معين.

[13] مها رياض (2010)، " تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية"، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول " الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة: من منظور اقتصادي إسلامي"، الأردن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الرابط: https://shorturl.at/efAVX

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وأشارت دراسة[14] لنفس الباحثة إلى أن الصندوق يعاني من جملة من العيوب من منظور اقتصادي، أهمها: الضعف المزمن في موارده المالية، وقصور و إخفاق أدواته وسياساته المقترحة في تحقيق الاستقرار النقدي ومن ورائه الاستقرار الاقتصادي العالمي، وضعف دوره الرقابي والإشرافي على الدول الأعضاء، كذلك فإن الصندوق من منظور شرعي تحيط به جملة من الشبهات، أهمها: تعاملاته الربوية إقراضا واقتراضا، وانتقاض مبدأي العدالة والحرية. وقد أوصت الدراسة بضرورة إنشاء مؤسسة بديلة للصندوق أكثر عدالة وتعبيرًا عن مصالح الدول النامية.

2- النتائج التي ترتبت على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي

انصب تركيز هذا القسم على سياسات الإصلاح الاقتصادي وأبعادها وتأثيراتها الاجتماعية على بعض المتغيرات والمؤشرات المختلفة في بعض الدول النامية؛ تظهر الدراسات في هذه المجموعة تباينًا واضحًا في الآثار الناتجة عن تطبيق سياسات الصندوق التقشفية نتيجة لاختلاف منهجية كل باحث؛ فمثلًا ربطت إحدى الدراسات[15] بين الاحتجاجات والانتفاضات وبين تطبيق سياسات الصندوق التقشفية؛ وكان من أبرز أمثلة هذه الاحتجاجات انتفاضة الخبز في السبعينيات داخل مصر وفي بعض الدول العربية كالأردن وتونس في التسعينيات، إلا أن هذا لم يمنع تلك الدول من توقيع المزيد من الاتفاقات مع الصندوق؛ وترى الباحثة ضرورة اتخاذ الحكومات إجراءات احترازية للتخفيف من حدة آثار تلك السياسات كتخفيض الإنفاق الاجتماعي والإعانات والقيود المفروضة على التوظيف في القطاع العام، وكشفت دراسة[16] أخرى عن العلاقة الطردية بين تفاقم عدم المساواة وقروض صندوق النقد الدولي باستخدام تحليلات مجمعة لسلاسل زمنية شملت 98 دولة في الفترة بين 1970-2000 .

[14] مها رياض، عرض رسالة جامعية : صندوق النقد الدولي : تقدير اقتصادي إسلامي : ملخص أطروحة دكتوراه، عمان، الأردن : المعهد العالمي للفكر الإسلامي،2016 ، الرابط:https://shorturl.at/hvBP5

[15] Bessma Momani, “The IMF and the Arab World: Beyond the Washington Consensus” Arab Center Washington DC, 2023, url: https://arabcenterdc.org/resource/the-imf-and-the-arab-world-beyond-the-washington-consensus/

[16] Niels Gilberta and Brigitte Unger. "Do loans harm? The Effect of IMF Programs on Inequality," Working Papers 09-26, Utrecht School of Economics.2009.URL: https://ideas.repec.org/p/use/tkiwps/0926.html

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أشارت دراسة كل من Doris و Glen and Ronald[17] إلى وجود علاقة إيجابية بين برامج صندوق النقد الدولي وزيادة معدلات الفقر في الدول المتلقية للقروض بقياس عدد القابعين الجدد تحت خط الفقر، ومعدل نقص الدخول، وركزت دراسة[18] الدكتور حسين صالح وفريقه البحثي على تناول سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي لم تستطع تحقيق أهدافها المرجوة في معالجة اختلالات في الصادرات والواردات، وبالتالي فقد أوصت الدراسة بضرورة الإصلاح الهيكلي في الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار قبل تطبيق سياسات الإصلاح. وتناول الباحثون في كتاب The Crisis That Was Not Prevented: Lessons for Argentina, the IMF, and Globalization علاقة صندوق النقد الدولي بالأزمة الأرجنتينية من كافة الجوانب[19]، وأرجع الباحثون زيادة البطالة السافرة بنسبة 9.1 % في القارة اللاتينية، مع زيادة عدد الفقراء في القارة إلى 20 مليون منذ أزمة الأرجنتين عام 2001، إلى قرار اتباع أجندة الإصلاح لنموذج "توافق واشنطن"، على الرغم من نواقصه الخطيرة، وتوصل الباحثون إلى مجموعة من التوصيات للخروج من الأزمة، والتي تتمثل في إعادة توجيه استراتيجيات التنمية من خلال خلق مساحة للسياسات المحلية التي تسعى إلى تقليل التعرض للتقلبات الخارجية؛ والتبني النشط لاستراتيجيات التنمية المنتجة التي تعمل على تحسين التنافسية وإتاحة فرص أكبر للشركات الصغيرة؛ و تطبيق السياسات الاجتماعية التي تساعد على ضمان وصول ثمار النمو الاقتصادي إلى جميع المواطنين.

---

[17] Doris A. Oberdabernig, Revisiting the Effects of IMF Programs on Poverty and Inequality. World Development, 2013, 46. pp. 113-142. ISSN 0305-750X

Biglaiser, G., McGauvran, R.J." The effects of IMF loan conditions on poverty in the developing world". *Journal of International Relations and Development , 2022.* https://doi.org/10.1057/s41268-022-00263-1

[18] حسين صالح وآخرون، " سياسات الإصلاح الاقتصادي وتأثيرها على هيكل تجارة مصر الخارجية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية الصادرة من معهد التخطيط القومي ، رقم 2020.319، الرابط:https://shorturl.at/bHNUY

[19] Joost Teunissen and Age Akkerman(eds),"The Crisis That Was Not Prevented: Lessons for Argentina, the IMF, and Globalization" Forum on Debt and Development (FONDAD), 2003, http://www.fondad.org/product_books/pdf_download/9/Fondad-Argentina-BookComplete.pdf

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانيًا: صعود نموذج الصين ووزنه في الإقراض على الساحة الدولية.

1-الاستراتيجية والسياسات المتبعة من قبل الصين:

ظهر نموذج الصين بوضوح على الساحة الدولية، وما عزز هذا الظهور كونها ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ويُتوقع تفوقها على الولايات المتحدة الأمريكية بحلول 2030، كما أنها تستحوذ على أكبر احتياطي من النقد الأجنبي وتعد أسرع الدول نموًا للناتج المحلي الإجمالي وأكبر دولة تجارية في العالم.[20]

وقد تناولت دراسات عديدة أوجه التشابه والاختلاف بين نموذج ما بين توافق واشنطن وتوافق بكين؛ فذهبت دراستان[21] في هذه المجموعة إلى أنه على الرغم من مبادرات التعاون والتنمية المقدمة من الصين إلى البلدان النامية الأخرى دون تطبيق مشروطية سياسية كما هو الحال في نموذج توافق واشنطن؛ إلا أن جهودها لتعزيز التجارة الحرة وتحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي لا تتوافق مع طبيعة قطاع التصنيع في البلدان النامية، قد خلقت تشابهًا بين نموذج توافق بكين مع نموذج توافق واشنطن وما بعد توافق واشنطن في معطياته وتطبيقاته داخل الدول النامية، بينما أشارت دراسة Jarso Galchu[22] إلى مقومات نجاح نموذج توافق بكين داخل الدول الأفريقية؛ فإلى جانب منح الصين القروض والمساعدات الميسرة وغير المشروطة والتزامها بالحياد في علاقتها بالشؤون الداخلية للبلدان الأفريقية؛ إلا أن الموروثات التاريخية الغربية، والوجود العسكري في فترة ما بعد الاستعمار في القارة وفرض القيم الغربية قسرًا قد أفضى إلى زيادة الاستياء من النموذج الغربي الاستعماري، وساعد كثيرًا في تمايز النموذج الصيني وتواجده في إفريقيا.

---

[20] أبو بكر الدسوقي، " أهداف ومآلات الصعود الصيني"، السياسة الدولية، العدد 233، المجلد 58، يوليو 2023، ص.66.

[21] Mehmet Ozan SARAY (2019). Washington Consensus, Neo-Liberalism and Beyond: Does Beijing Consensus Break the Routine? . Yaşar Üniversitesi E-Dergisi , Vol.14, No.55 , 299-317 . DOI: 10.19168/jyasar.540111

Mustafa YAĞCI,A Beijing Consensus in the Making: The Rise of Chinese Initiatives in the International Political Economy and Implications for Developing Countries, PERCEPTIONS, Volume XXI, Number 2, 2016, pp. 29-56.

[22] Galchu Jarso, The Beijing consensus versus the Washington consensus: The dilemma of Chinese engagement in Africa. African Journal of Political Science and International Relations. Vol.12.No.1 , 2018, 10.5897/AJPSIR2016.0920.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وقد أشارت بعض الدراسات[23] إلى بزوغ دور للصين في إقراض أموال طائلة للعالم النامي في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، وظهرت الآراء حول مدى منافسة الصين لصندوق النقد الدولي، ومدى اختلاف توجهات كل من الطرفين؛ إذ يسعى الصندوق نحو فرض التزامات وشروط على ملف الإصلاح الاقتصادي، فأشارت دراسة[24] إلى أن الصين عادةً ما تُقرض مشاريع بنية تحتية محدَّدة –في إطار مشروع الحزام والطريق– تبنيها شركات صينية وتسمَّى القروض المقوَمة بالموارد Resource-Backed loans ويلعب عاملان اثنان دورًا محوريًّا في تقديم تمويل من قبل الصين للدول النامية، وهما **وفرة الموارد ووجود مصالح جيوسياسية مع الطرف المقترض.**

واتجهت الدراسات في هذا الشأن نحو اتجاهين، اتجاه اعتبر وصفات صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي تمثِّل الطريق الأضْمن للاستقرار، مقارنة بالبديل الصيني الذي يسعى نحو إغراق البلدان النامية بالديون في إطار ما يعرف بـ China Debt Trap[▽] أو فخ الديون الصينية، وذلك بسبب لجوء الحكومة الصينية للاستحواذ على الأصل الذي تم إنشاؤه –كالموانئ مثلا– في حالة عدم تحقيقه للعائد المرجو لتغطية تمويل نشأة الأصل، هذا فضلًا عن افتقار الصين للشفافية في التعاملات المالية، ممَّا يتيح للصين إمكانية التأثير على الدول المستفيدة بطرق غامضة، فرصدت بعض الدراسات أن 50٪ من الإقراض الرسمي الصيني للدول النامية غير مسجل في قاعدة بيانات الديون الرسمية الأكثر استخدامًا، حتى أنها سُميَت بالديون "الخفيَّة" [25]، بينما اعتبر الاتجاه الثاني أن الصين تعطي "مساحة سياسية"

---

[23] James Sundquist, Bailouts From Beijing How China Functions as an Alternative to the IMF, GCI WORKING PAPER 015, Global Development Policy Center, 2021, Url: https://www.bu.edu/gdp/files/2021/03/GCI_WP_015_Sundquist_Mar.pdf

[24] David Mihalyi, Aisha Adam and Jyhjong Hwang , Resource-Backed Loans: Pitfalls and Potential , Natural Resource Governance Institute,https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/resource-backed-loans-executive-summary.pdf

[▽] Brahma Chellaney, "China Debt Trap Diplomacy", Project syndicate, January 23, 2017 https://www.project-syndicate.org/commentary/china-one-belt-one-road-loans-debt-by-brahma-chellaney-2017-01

[25] Sebastian Horn, et al. (July 2019). "China's Overseas Lending." National Bureau of Economic Research Working Paper 26050 http://www.nber. org/papers/w26050

Sebastian Horn el al. , (March 2023), "China As An International Lender of Last Resort ",KIEL Working Paper, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w31105/w31105.pdf

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

للحكومات لاختيار تنميتها الاستراتيجية، وتقدِّم خيارًا جديدًا للدول التي تلجأ إلى صندوق النقد الدولي بسبب عدم فرض شروط بعينها على الدول المقترضة مثلما يفعل الصندوق.[26]

وعلى عكس المُقرضين التقليديين على الساحة الدولية، يتم تقديم معظم القروض ومشاريع الصين الاستثمارية بشكل رسمي؛ أي أنها تتم في أغلب الأحيان عن طريق الحكومة الصينية، أو الشركات المملوكة للدولة، أو البنك المركزي الذي تتحكم فيه الدولة[27]، ويراقب نادي باريس اقتراض الحكومات من الدائنين الرسميين (أي من حكومات أخرى)، والذي– بطبيعة الحال– يشمل معظم القروض الصينية في الخارج. وبما أن الصين ليست عضوًا في هذا التجمع، وبالتالي فهي لا تخضع لمتطلبات الإفصاح القياسي.

وبتزايد دور الصين كشريك تجاري رئيسي، ظهرت الصين كممول تنموي كبير لعدة دول نامية، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا. زادت التدفقات المالية منذ بداية عام 2000 وتسارعت بشكل كبير بعد عام 2013 في سياق "مبادرة الحزام والطريق". وتشير بعض التقديرات إلى المشاركة الإجمالية للصين في الدول المشمولة في مبادرة الحزام والطريق بمبلغ تريليون دولار.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تتركز فيها معظم الدول منخفضة الدخل[28]، ارتفعت الديون العامة في المتوسط إلى 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2019، وأضافت أزمة كوفيد–19 حوالي 5 نقاط إلى الدين العام ونقطتين إلى الدين الخارجي، وتشكل حرب أوكرانيا وارتفاع أسعار الغذاء والوقود زيادة في أسعار الفائدة الحقيقية العالمية وتشديد أسواق رأس المال صدمات جديدة كبيرة، ومن ثم فقد تراجع التدفق المالي إلى الدول النامية – سواء من الأسواق أو حتى من الصين. ونتيجة لذلك، أصبحت حاجة إعادة هيكلة الديون أكثر إلحاحًا. ومع ذلك، **بالمقارنة مع أزمة الديون التي حدثت في الثمانينيات،**

[26] Alexander E. Kentikelenis, Thomas H. Stubbs & Lawrence P. King, IMF conditionality and development policy space, 1985–2014, Review of International Political Economy, Volume 23: Issue 4 , 2016.DOI: 10.1080/09692290.2016.1174953

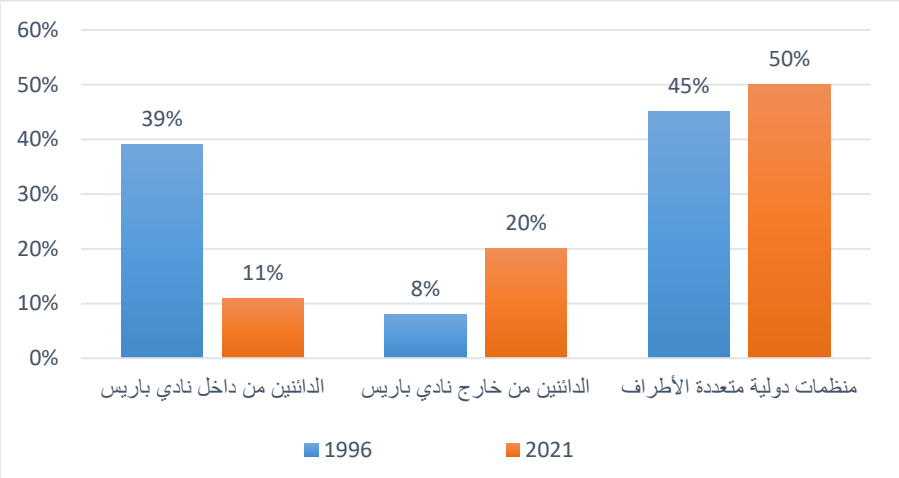
[27] Sebastian Horn, et al. (July 2019), Op.Cit, https://www.nber.org/system/files/working_papers/w26050/revisions/w26050.rev0.pdf

[28] تقرير المديونية العربية، مرجع سبق ذكره، ص20

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تعقدت إجراءات إعادة الهيكلة بسبب تنوع هيكل الدائنين، ومن ثم أصبح من الضروري وجود تعاون بين الدائنين من أجل الوصول إلى حل يرضي الجميع[29].

يوضح الشكل (1) تغير نمط الاقتراض في الدول منخفضة الدخل، حيث ارتفعت نسبة الاعتماد على الدائنين من خارج نادي باريس والتي ترتفع بوتيرة هي الأعلى إذا ما تم مقارنتها بباقي المُقرضين (8% في العام 1996 ووصولها إلى 20% في آخر عام 2021)، بينما انخفض الاعتماد على الدائنين من داخل نادي باريس (39% في العام 1996 ووصولها إلى 11% في آخر عام 2021)، بينما استمرت المنظمات الدولية متعددة الأطراف(كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وغيرها من المؤسسات) على رأس قائمة الدائنين للدول منخفضة الدخل.



شكل (1) توزيع نسبة الديون المستحقة للدائنين للدول منخفضة الدخل (مقارنة بين نهاية عام 1996 ونهاية عام 2021) من إجمالي الديون الخارجية PPG External Debt Stock المصدر:

Chuku Chuku et al., Are We Heading for Another Debt Crisis in Low-Income Countries? Debt Vulnerabilities: Today vs the pre-HIPC Era, Volume 2023, Issue 79, April 2023, IMF working Paper, url: https://www.elibrary.imf.org/view/journals/001/2023/079/article-A001-en.xml#A001fig12

[29] Ishac Diwan and Shang-Jin Wei, "China's Developing Countries Debt Problem: Options for Win-Win Solutions, Policy Note No.3, Finance for Development Lab, 2022, https://findevlab.org/wp-content/uploads/2022/12/FDL_China-as-a-lender_Dec22.pdf.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2- النتائج التي أحدثتها سياسات الصين في الإقراض

لبيان الآثار التي نتجت عن اتباع الصين سياسات الإقراض داخل الدول النامية، ينبغي الإشارة إلى وجود تباين شديد بين الدراسات التي تم الإطلاع عليها في هذا الشأن، والتي انقسمت بشكل أساسي حول إذا ما أدت هذه السياسات نحو تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي أم أنها تسببت في إعاقته، وهل هذا التمويل مدفوعًا بالرغبة في الاستحواذ على الأصول المملوكة للدول المتلقية للقروض أم أن الأمر يتخطى هذه النظرة القاصرة في التحليل؛ فانقسم فريقان في هذا الصدد، حيث يرى الفريق الأول أن القروض التي تقدمها الصين تساهم في عملية النمو داخل الدول المتلقية، بينما يعارض الفريق الآخر هذا الرأي ويرى أن نموذج الإقراض يُمعن في إذلال الدول النامية وصُمم من أجل الاستحواذ على أصولها ولتأمين احتياجات الصين من مواردها الطبيعية. وسيقدم القسم الأخير من هذا المبحث نموذج سريلانكا من وجهتي النظر المؤيدة والمعارضة.

أ- الفريق المؤيد بأن قروض الصين تتيح فرص واسعة الأفق للدول المتلقية للقروض

تزداد حاجة الاقتصادات الناشئة والنامية إلى حشد وتعبئة 2.4 تريليون دولار سنوياً حتى عام 2030 شريطة أن يأتي مليار دولار من مصادر خارجية، وذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030 واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ. إلا أنه لوحظ منذ جائحة كورونا وتتابع الأزمات في الاقتصاد العالمي تراجع المصادر التقليدية للتمويل عن هذا المبلغ المذكور[30].

هنالك ثمة عوامل مترابطة "دافعة" Push Factors– مرتبطة بالديناميات الداخلية في الصين والتي تدفعها نحو تمويل التنمية والإقراض العابر للدول، وعوامل أخرى "جاذبة" Pull Factors مرتبطة بالعوامل الخارجية التي تزيد من الطلب على هذا التمويل[31]. وقد اجتمعت كل من المجموعتين من العوامل نتيجة تضافر واجتماع جُملة من المصالح الصينية مع الدول النامية.

---

[30] Oyintarelado Moses, Cecilia Springer, and Kevin Gallagher "Demystifying Chinese Overseas Lending and Development Finance Why China Became the World's Largest Official Bilateral Lender GCI POLICY BRIEF 018 , 04/2023

https://www.bu.edu/gdp/files/2023/04/GCI_PB_018_Chinas_OLDF_FIN.pdf.

[31] Axel Dreher et al. "Aid, China, and Growth: Evidence from a New Global Development Finance Dataset." American Economic Journal, Economic Policy, vol.13, no. 2 ,2021.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

محددات الإقراض الصيني: عوامل الدفع Push Factors

تدفع عدة عوامل رئيسية بتوجيه الصين لتقديم التمويل طويل الأجل إلى الخارج. أولها، الفائض المستمر في حسابها الجاري، الذي ينبع من تصدير فائض السلع والخدمات مقارنة بالواردات، والذي أدى بطبيعة الحال إلى تدفق صافي للعملة الأجنبية، ثانيًا، تأمين إمدادات الواردات للسلع الحيوية؛ حيث تعتمد الصين بشكل متزايد على وارداتها من السلع الحيوية، والتي تشمل النفط والغاز والمنتجات الزراعية.

ثالثًا، تأتي سياسات الإقراض متوافقة مع السياسات الحكومية التي بدأت منذ إطلاق استراتيجية الخروج Going Out Strategyفي أوائل العقد 2000 لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في الخارج، إلى مبادرة الحزام والطريق التي تم إطلاقها في عام 2013 لتعزيز استثمارات البنية التحتية في حوالي 150 دولة. هذه المبادرات والاستراتيجيات العامة مدعومة بسياسات محددة وترتبط بشبكة أوسع من الأهداف السياسية والاقتصادية في الصين. وقد سمحت قدرة المؤسسات المالية الصينية ووزارات الحكومة والشركات على التكاتف في مساحة الائتمان المنسقة والتي نتج عنها توجيه كميات كبيرة من التمويل الصيني لتمويل التنمية الخارجية.[32] وأخيرًا يشكل تأمين الصين لاحتياجاتها للمواد الطبيعية حافزًا مهمًا لإقامة تلك المشروعات.[33]

عوامل الجذب

نشأ الطلب على التمويل الصيني الخارجي من قبل الدول المستفيدة من عدة عوامل؛ أولها الحاجة لسد الفجوات المالية، وثانيًا معالجة احتياجات البنية التحتية الأساسية. تواجه الاقتصادات الناشئة والنامية فجوات تمويلية كبيرة، خاصة فيما تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 والذي يتطلب توفير 1.4 تريليون دولار سنويًا او ما يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي للاستثمار في البنية التحتية وحوالي 700 مليار دولار سنويًا لتحقيق هدف صافي الانبعاثات. يعوق نقص البنية التحتية الأساسية في

[32] Hongying Wang , “A DEEPER LOOK AT CHINA’S “GOING OUT” POLICY”, CIGI commentary, March 2016, url: https://www.cigionline.org/static/documents/hongying_wang_mar2016_web.pdf

[33] Ammar A. Malik et al., Banking on the Belt and Road: Insights from a new global dataset of 13,427 Chinese development projects, AIDData, 29 September 2021,URL:https://docs.aiddata.org/ad4/pdfs/Banking_on_the_Belt_and_Road_Executive_Summary.pdf

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بعض الدول النامية (كإنتاج وتوزيع الطاقة، ووسائل النقل، والمياه والصرف الصحي، والاتصالات) وصعوبة الوصول إلى طاقة بأسعار معقولة، النمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية والناشئة، وبذا تحتاج البلدان إلى تمويل خارجي لتعويض هذه النقائص، وغالبًا ما يُلجأ إلى القروض كأداة مالية لتمويل مشاريع البنية التحتية العملاقة.[34] تُفضل الدول الصين في ضوء معدلات الفائدة المفضلة⊕ وسرعة الحصول على التمويل– رغم ارتفاع تكلفتها– والتناغم الأقرب مع أولويات السياسة مع عدم وجود مشروطية سياسة وسرعة التنفيذ في إتمام المشاريع.

وأشارت مقالة حديثة في صحفية النيويورك تايمز[35] إلى أن الصين تتجه نحو تقليل عدد القروض المقدمة لمشروعات البنية التحتية في إطار الحزام والطريق والتي تم تقديرها بحوالي 300 مليار دولار في العشر سنوات الأخيرة المنصرمة أي ما يساوي 80% من إجمالي إقراض البنك الدولي في نفس الفترة[36]، في المقابل اتجهت نحو تقديم قروض الإنقاذ والتي وصلت إلى 58 % من إجمالي القروض الصينية للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في عام 2021، مقارنة بنسبة 5% في عام 2013، وعلى الرغم من ما أضفته مبادرة الحزام والطريق من قوة جيوسياسية لبكين وساعدت في تمويل مشاريع اقتصادية مفيدة، إلا أنه تم استخدام القروض الصينية أيضًا لبناء مشاريع باهظة التكلفة حملت البلدان عبء الديون.

وقدمت بعض الدراسات شرح تفصيلي لتنوع ادوات الإقراض الصينية التي لا تقتصر فقط على تمويل مشروعات البنية التحتية في الدول النامية.

---

[34] Oyintarelado Moses et al., Op.Cit., p.3https://www.bu.edu/gdp/files/2023/04/GCI_PB_018_Chinas_OLDF_FIN.pdf

⊕أشارت تقديرات معهد إيد داتا بعد تحليل أكثر من 13 ألف مشروع تنموي أقامته الصين في إطار مشروع الحزام والطريق إلى بلوغ نسبة الفائدة على القروض المقدمة نحو 4.2% وبلغت متوسط أجل الاستحقاق– وهي حاصل مجموع الفترة من تاريخ توقيع القرض حتى تاريخ سداد آخر دفعة من القرض –أقل من عشر سنوات، للمزيد https://docs.aiddata.org/ad4/pdfs/Banking_on_the_Belt_and_Road_Executive_Summary.pdf

[35] Keith Bradsher, China Is Lending Billions to Countries in Financial Trouble, The New York Times, November 9 2023, URL:https://www.nytimes.com/2023/11/06/business/china-bri-aiddata.html

[36] David Uren, "China's Belt and Road Initiative and quasi-IMF lending", Australian Strategic Policy Institute, 19 October 2023, URL: https://www.aspistrategist.org.au/chinas-belt-and-road-initiative-and-quasi-imf-lending/#:~:text=The%20World%20Bank%20notes%20that,offered%20exclusively%20to%20BRI%20borrowers.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أداة الإقراض	معنى الأداة	الدول المستفيدة
قروض الإنقاذ (لدعم السيولة)	قدمت البنوك الصينية المملوكة للدولة، وخاصة بنك التنمية الصيني خطوط ائتمان بالدولار الأمريكي تسمح للمستفيدين بخدمة الديون الخارجية أو زيادة الاحتياطيات أو تمويل نفقات الموازنة العامة	مصر 2016 بيلاروسيا 2019
تسهيلات الدفع المسبق للسلع Commodity Prepayment Facilities	قدم مستوردو النفط الصينيون مبالغ نقدية كبيرة بالدولار الأمريكي لسداد المدفوعات على عقود تسليم النفط طويلة الأجل	الإكوادور 2009
خطوط مبادلة بنك الشعب الصيني	وقد قامت البنوك المركزية في البلدان المتلقية بسحب أموالها من الرنمينبي من خطوط المبادلة لزيادة إجمالي الاحتياطيات	الأرجنتين 2014-2020 تركيا 2021
ودائع في البنك المركزي	قدمت البنوك الصينية وبنك الشعب الصيني ودائع بالدولار الأمريكي للبنوك المركزية الأجنبية للمساعدة في زيادة إجمالي احتياطياتها	باكستان 1997- 2021

جدول(1) يوضح تنوع أدوات الإقراض التي تقدمها الصين للدول النامية

المصدر: Sebastian Horn el al. (March 2023) Op.Cit. p.5

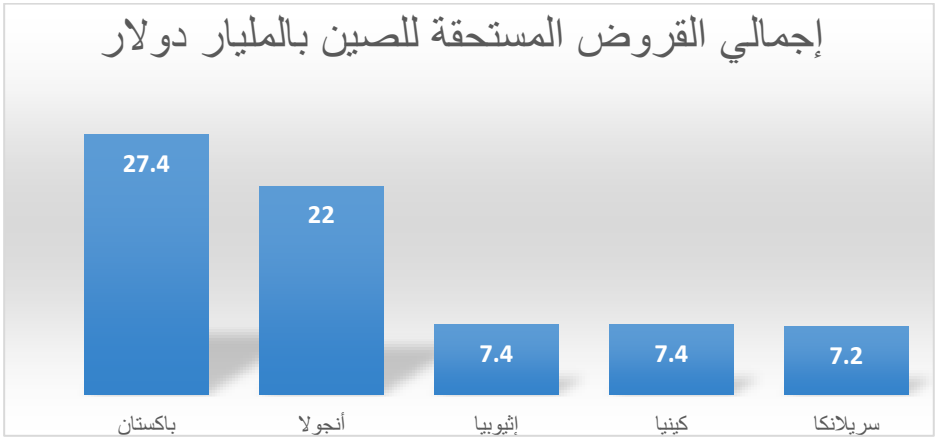
ب-فريق آخر يرى الآثار السلبية التي تحدثها قروض الصين

قدم الخبير الجيوسياسي الهندي براهما تشيلاني في مقال نُشر في أوائل عام 2017 بعنوان "دبلوماسية فخ الديون الصينية" وهي تعد الإشارة الأولى لهذا المصطلح، تحليلًا يؤكد أن الصين سعت بشكل متعمد نحو توريط بعض جيرانها من جنوب آسيا في صفقات قروض غير مستديمة/ لا يمكن تحمل سدادها مقابل مشاريع البنية التحتية. وقد أصبح مصطلح دبلوماسية فخ الديون- منذ نشر تلك المقالة- مصطلحًا شائعًا وتلقفه الكثير من الصحفيين والباحثين وصانعي القرار بالإدارة الأمريكية، وهو يعد نقدًا صريحًا لتوسع الصين السريع في توفير التمويل للبنية التحتية من خلال مبادرة الحزام والطريق والذي تعرضت معظم

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

دول التي أقيمت فيها مشروعات تلك المبادرة للتعثر المالي[37]. بالإضافة إلى ما تم رصده في بعض الدول الدول الغنية بالموارد مثل الإكوادور وزامبيا وأنغولا والتي تضع مواردها الطبيعية كضمان Collateral للوصول إلى القروض الصينية.

وفقًا لبيانات البنك الدولي بنهاية عام 2021 التي تم تحليلها من قبلStatista ، تتركز الدول المدينة للصين بشكل أساسي في أفريقيا، وفي آسيا الوسطى ودول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي. شكلت الديون المستحقة للصين داخل الدول ذات الدخل المنخفض 37 %من إجمالي ديونها في عام 2020.



شكل(2) الدول الخمسة الاعلى ديونًا للصين بنهاية 2021 وفقًا لبيانات البنك الدولي وتحليل موقع Statista

Source: Katharina Buchholz, The Countries Most in Debt to China, Mar 29, 2023, https://www.statista.com/chart/19642/external-loan-debt-to-china-by-country/

وقد أشارت بعض الدراسات[38] تجاوز قروض الصين الخارجية غير المسددة في عام 2022 نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، هذا فضلًا عن توجه الصين في إقراضها ليس إلى الحكومات مباشرة، بل إلى شركات وبنوك مملوكة للدولة، ومؤسسات القطاع الخاص؛ الأمر الذي فاقم من سرية هذه القروض حتى بات تسميتها بالقروض الخفية.

---

[37] Matt Ferchen, "China, Venezuela, and the Illusion of Debt-Trap Diplomacy", Carnegie Endowement For International Peace, 16 August 2018, URL:https://carnegieendowment.org/2018/08/16/china-venezuela-and-illusion-of-debt-trap-diplomacy-pub-77089

[38] Matt Ferchen , Op.Cit.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وقد تم إجراء دراسة[39] على 100 عقد تم توقيعه بين الهيئات الصينية المملوكة للدولة وحكومات مقترضة في 24 دولة نامية في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ومقارنتها مع الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف والتجاريين الآخرين، والتي أفادت بأن العقود الصينية تحتوي على بنود سرية تمنع المقترضين من الكشف عن شروط الدين، هذا فضلًا عن تفضيل المقرضيين الصينيين لإبقاء الديون خارج نطاق إعادة الهيكلة الجماعية (خارج إطار نادي باريس)، والاحتفاظ بالحق في سحب القروض بشكل تعسفي أو المطالبة بالسداد الفوري.

ثالثًا: الصين كمقرض الملاذ الأخير: سيريلانكا نموذجًا

1- نموذج إقراض الصين لسيرلانكا: بين مؤيد ومعارض

والقاسم المشترك بين أغلب من ينتقد توجه الصين في الإقراض هو اليقين بأن الصين تمثل عودة إلى شكل من أشكال الميركانتالية الجديدة Neo-Mercantilism، حيث أنها تؤكد على أن مبادرات التجارة الخارجية والاستثمار والتمويل في البلدان النامية تخدم أهدافها الأوسع المتمثلة في زيادة النفوذ الجيوسياسي.[40]

وقد قدمت الصين قروضًا طائلة في إطار مشروع الحزام والطريق -الذي شاركت فيه 150 دولة على مستوى العالم- من الأوروجواي وصولًا إلى سريلانكا، ويعد نموذج إقراض الصين لسيرلانكا من بين النماذج الأكثر جدلًا ويعتبر المثال الحي لدبلوماسية فخ الديون[41]؛ فقد حظيت هذه الجزيرة -التي تقع في المحيط الهندي- بمكانة بارزة في سياسة الصين الخارجية؛ والتي اعتبرت معبرًا للدخول في المحيط الهندي بغرض توسيع تواجدها في المنطقة، وأشار مصطلح "سلسلة اللؤلؤ" String of Pearl الوصف مشروعات البنية التحتيَّة ذات الأغراض التجارية التي بنتها الصين في تلك المنطقة كجزء من "طريق

---

[39] Anna Gelpern, "How China Lends A Rare Look into 100 Debt Contracts with Foreign Governments", AIDDATA, https://docs.aiddata.org/ad4/pdfs/How_China_Lends__A_Rare_Look_into_100_Debt_Contracts_with_Foreign_Governments.pdf

[40] Matt Frechen, Op.Cit.

[41] Deborah Brautigam, A critical look at Chinese 'debt-trap diplomacy': the rise of a meme. Area Development and Policy. Vol.5 No.1, 2019. P.4 https://www.researchgate.net/publication/337816614_A_critical_look_at_Chinese_'debt-trap_diplomacy'_the_rise_of_a_meme

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين". وتتمركز مشاريع الموانئ الرئيسيَّة في سريلانكا، في كولومبو وهامبانتوتا؛ الأمر الذي بات يزعزع المصالح الاستراتيجية للهند في منطقة جنوب آسيا[42].

وقد أصبحت مدينة هامبانتوتا– التي كانت تعد بلدة صغيرة معتمدة بالأساس على صيد الأسماك في جنوب سريلانكا– إحدى بؤر الصراع الجيوسياسي؛ وذلك بعد أن عزمت شركة صينية مملوكة للدولة على بناء ميناء رئيسي بهدف تحويل تلك البلدة الصغيرة إلى مركز رئيسي للشحن بتمويل من القروض الصينية[43]– حيث شاركت الصين في بناء أو تشغيل 116 ميناءً خارجيًا في 62 دولة[44]– وفي عام 2017 لم يُدر الميناء عوائد كافية لسداد قيمة القرض لعملية البناء، مما دفع حكومة سيريسينا إلى التوقيع على الميناء –ذو الموقع الاستراتيجي الحساس– لشركة صينية مملوكة للدولة بموجب عقد إيجار مدته 99 عاما يكفل لها حق التشغيل 70% من الميناء، هذا فضلا عن أكثر من 6000 هكتار من الأراضي المحيطة به، وقد غردت وكالة الأنباء الصينية الرسمية بأن هذا العقد بمثابة "علامة فارقة أخرى على طريق #الحزام والطريق[45]." وقد أثارت الصفقة قلق بعض الخبراء الأمريكيين والهنود الذين يخشون أن تصبح هامبانتوتا ذات يوم قاعدة بحرية صينية في المحيط الهندي.

جادل الفريق الآخر بأن تكاليف خدمة الديون على الميناء كانت متواضعة مقارنة بإجمالي فاتورة خدمة الديون في سريلانكا (المكونة من مقرضين آخرين غير الصين)، ورأى هذا الفريق أنه قد تم تأجير ميناء هامبانتوتا لتحقيق مكاسب قدرها 1.1 مليار دولار للوفاء باستحقاق سندات دولية طويلة الأجل[46]، وأن الميناء ظل تحت السيادة السريلانكية ولم يكن بمثابة "مقايضة الديون بأسهم الميناء" ورغم أن هذه الرواية تفتقر إلى الأدلة القاطعة، فإنها تتفق مع سلوك الذي اتبعته سيريلانكا بعد ثلاث سنوات، حينما طالبت بالحصول على قروض إنقاذ من الصين.[47]

---

[42] ميار يحيى، "إدانة الاستدانة: سياسات الإقراض الدولي بين الداخلي والخارجي : حالات كاشفة"، مرجع سبق ذكره.

[43] Jonathan Hillman," Game of Loans How China Bought Hambantota ", CSIS Briefs, MARCH 2018 , https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/180717_Hillman_GameofLoans.pdf

[44] Deborah Brautigam, Op.Cit., P.6.

[45] Ammar A. Malik et al., Op.Cit.

[46] Oyintarelado Moses et al.,Op.Cit. P9.

[47] James Sundquist, Bailouts From Beijing How China Functions as an Alternative to the IMF(2021), GCI WORKING PAPER 015, Global Development Policy Center, Url: https://www.bu.edu/gdp/files/2021/03/GCI_WP_015_Sundquist_Mar.pdf

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2-المخاطر التي تحف الاعتماد على الصين كمقرض في الساحة الدولية

واجه نحو 35% من مشاريع البنية التحتية لمبادرة الحزام والطريق مشاكل تنفيذ كبيرة، منها ما تم رصده من وقائع الفساد، وانتهاكات تعرضت لها العمالة، والمخاطر البيئية. بالمقارنة، واجهت حوالي 21٪ من مشاريع البنية التحتية الحكومية خارج إطار الحزام والطريق مشاكل تنفيذ مماثلة.[48]

وقد أشارت مجموعة من الدراسات إلى مجموعة من المخاطر ذات الصلة بالتأثيرات الاجتماعية والبيئية، وكذلك استدامة الديون. تتجه نسبة كبيرة من الاستثمار والأموال الصينية نحو تمويل مشارع البنية التحتية لصناعات الوقود الأحفوري، مما يسهم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المسبب الرئيسي لتدهور المناخ؛ حيث تقدر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية من محطات الطاقة التي تلقت تمويلًا من الصين بحوالي 245 مليون طن، وهي نفس الكمية التي تأتي من انبعاثات الطاقة المرتبطة ببلد حجم إسبانيا أو تايلاند، هذا فضلًا عن تواجد المشاريع التي تمولها في مناطق تشكل تهديدًا للتنوع البيولوجي.

وأخيرًا، ارتبطت الديون الصينية بمخاطر استدامة الديون؛ فعند مقارنة التمويل الصيني مع البنك الدولي، تظهر الأدلة التجريبية أن نموذج تمويل التنمية الصيني قد أحدث مخاطر أكبر في مناطق التنوع البيولوجي بالمقارنة مع مشاريع البنك الدولي. ومع ذلك، يشكل حجم الإقراض الصيني الضخم وغياب آليات مؤسسية قوية لحماية استدامة الديون في البلدان المقترضة مخاطر واسعة الأفق[49].

أما عن **اجتماع صندوق النقد الدولي والصين كدائنين للدول النامية؛** فتشير مجموعة من الدراسات[50] إلى أن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من قبل دولة مدينة للصين يقوض الكثير من المصالح السياسية التي حققتها قيادة الدول المقترضة، وهذا يرجع إلى أن صندوق النقد الدولي يتطلب تطبيق مبدأ الشفافية المالية لتنفيذ برامجه داخل تلك الدول، في الوقت الذي تنعدم فيه مستويات الرقابة والشفافية بل والغموض

---

[48] Ammar A. Malik et al., Op.Cit. P.3.

[49] Oyintarelado Moses et al., Op.Cit. P9

[50] Ben Cormier," Chinese or western finance? Transparency, official credit flows, and the international political economy of development. *Rev Int Organ* **18**, 297–328 (2023). https://doi.org/10.1007/s11558-022-09469-x

Andreas Kern, Bernhard Reinsberg & Patrick E. Shea . Why cronies don't cry? IMF programs, Chinese lending, and leader survival. *Public Choice* (2023). https://doi.org/10.1007/s11127-023-01114-4

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فيما يتعلق بالفوائد ومدد الاستحقاق للقروض الصينية[51] ؛الأمر الذي يشير إلى زيادة احتمالية تورط قادة الدول المدينة من الصين في بعض ممارسات الفساد نتيجة للغموض الذي يكتنف عملية الإقراض[52].

ونتيجة لذلك، وبتحليل 115 حالة مدينة لكل من صندوق النقد الدولي والصين في الفترة من 2000 إلى 2015، نجد أن القادة المدينين للصين الذين اُضطروا للتفاوض حول برامج صندوق النقد الدولي قد يُجبروا على ترك مناصبهم في وقتٍ مبكر بالمقارنة مع الدول المدينة للصين غير المنخرطة مع برامج صندوق النقد الدولي، وهذا يرجع إلى ما قد يتم الإفصاح عنه بموجب سياسة الشفافية المالية التي يفرضها الصندوق على المقرضين. هذا فضلًا عن أنه غالبًا ما يفرض الصندوق شروطًا أكثر قسوة على الدول المثقلة بالديون المستحقة للصين.

أما فيما يتعلق بدور الصين في إعادة هيكلة ديون الدول التي أعلنت إفلاسها؛ فقد أعلنت الحكومة الزامبية عن توقفها عن خدمة ديونها الخارجية في 2020 وهو ما يسمى بال Sovereign Default لتصبح الدولة الأفريقية الأولى تدخل منطقة الإفلاس الفعلي وهذا على الرغم من كونها ثاني أكبر منتج للنحاس في أفريقيا[53]. وفي فبراير 2021، طلبت زامبيا تخفيف عبء الديون بموجب الإطار المشترك لمجموعة العشرين (G20) لمعالجة الديون، لكن واجهت عملية إعادة الهيكلة تعثرًا كبيرًا لأكثر من عامين بسبب التوترات بين الصين (أكبر دائن رسمي لزامبيا والذي بلغت ديونها المستحقة لها نحو 5.7 مليار دولار أي ربع الديون الزامبية من أصل 33.8 مليار دولار) والدول الدائنة الأخرى (الهند والمملكة العربية السعودية والدول الأعضاء في نادي باريس)[54].

---

[51] Scott Morris, Brad Parks, and Alysha Gardner , “Chinese and World Bank Lending Terms: A Systematic Comparison Across 157 Countries and 15 Years “,CGD Policy Paper 170 April 2020 https://www.cgdev.org/sites/default/files/chinese-and-world-bank-lending-terms-systematic-comparison.pdf

[52] Ibid.

[53] عمرو عدلي، "زامبيا وتجربة الخروج من براثن الإفلاس"، المنصة، 30 يوليو 2023 الرابط:
https://manassa.news/stories/12429

[54] محمد فؤاد، " اقتصاديات الضرورة: مصر ومعضلة زامبيا"، مقالة منشورة في موقع Cairo24، الرابط:
https://www.cairo24.com/1834024

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفي يونيو 2023، أعلنت الحكومة الزامبية عن توصل الحكومة لاتفاق مع دائنيها الغربيين والصينيين، وتم الاتفاق بمقتضاه على إعادة هيكلة 6.3 مليار دولار على مدى العشرين سنة المقبلة، بما في ذلك ثلاث سنوات فترة سماح لا تلتزم فيها زامبيا إلا بدفع الفوائد لا الأقساط. وقد لعبت الصين دورًا في إعادة هيكلة الديون المتراكمة على زامبيا ومفاقمتها في نفس الوقت، فقد حاولت الحكومة الصينية تقليل خسائرها من الاتفاق مع زامبيا؛ معتبرة أن مديونية بنوك مملوكة للدولة، مثل بنك الصين والبنك التجاري والصناعي الصيني، بمثابة ديون خاصة وليست حكومية. وهو شرط اضطرت زامبيا لقبوله رغمًا عن إراتها، وهو ما جعل شروط إعادة الهيكلة أكثر تشددًا.

الخاتمة والاستنتاجات:

استعرضت الدراسة تطور المهام التي يقوم بها صندوف النقد الدولي وازدياد انخراطه في إقراض الدول النامية بعد أزمة ديون دول أمريكا اللاتينية، وتطور مهامه ومشروطيته المرتكزة على سياسة إجماع واشنطن المتمثلة في الوصايا العشر، هذا بالإضافة إلى تقديمه لحزمة من البرامج المتنوعة المتفاوتة في فوائدها وفترات استحقاقها. وقد تبين من خلال تقديم قراءة لدور هذه المؤسسة على الساحة الدولية من المنظورات النقدية في حقل العلاقات الدولية بأن هذه المؤسسات ما هي إلا أداة من أدوات هيمنة الدول الكبرى على الدول الأضعف وتكرس من ممارسات الاستعمار في عصرنا الحديث؛ وهذا ما أكدته الدراسة من خلال استعراض الدراسات التي ربطت برامج صندوق النقد الدولي بارتفاع معدلات الفقر وازدياد معدلات البطالة وعدم المساواة، والتاكيد على ضرورة رسم سياسات محلية موازية للتقليل من حدة هذه السياسات.

وقد ساهم صعود الصين كقوة اقتصادية واعدة في الاقتصاد الدولي وارتفاع معدلات نمو ناتجها المحلي وإطلاق استراتيجية الخروج ومشروع الحزام والطريق من تمكينها وترسيخ قواعدها في ساحة الإقراض؛ والتي أُعتبرت المقرض الأول للدول منخفضة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا، وعلى الرغم من احتياج الدول النامية لتنويع مصادر تمويل عملية تنميتها وما ذكرته الأدبيات من عدم وجود مشروطية سياسية؛ إلا أنه قد ظهر جليًا مشكلات التعثر مالي في الدول التي خضعت لمشروع الحزام والطريق، هذا فضلًا عن ما أثارته قروض الصين بخصوص استدامة الديون، وعدم الشفافية، والغموض الذي يكتنف شروط وفوائد ومدد الاستحقاق، وأيضًا مخاطر الاستحواذ على الموارد الطبيعية والأصول في الدول المقترضة، وهذا بالإضافة إلى أنه يبدو أن مزاحمة الصين مع دائنين آخرين– كصندوق النقد الدولي–

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يزيد مشهد الإقراض تعقيدًا من حيث شروط الإقراض، ويزيد من تشرذم هيكل النظام المالي العالمي، وأيضًا يطول أمد مجهودات إعادة هيكلة الديون مثلما حدث مع زامبيا.

وبالتالي، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على الصين كمقرض الملاذ الأخير أو كبديل لصندوق النقد الدولي لما يعتري هذا النموذج من عوار واضح وآثار سلبية على الدول النامية. ويمكن القول أن نموذجي الصين وصندوق النقد الدولي يقدمان روشتات علاج مُرة لتجاوز مشكلة التمويل الذي تعاني منه الدول النامية، وكلاهما يكرسان من مبدأ التبعية والتي تؤثر حتمًا على سيادة وإرادة كل دولة في اتخاذ قراراتها، وربما تصبح الحاجة الماسة إلى إعادة قراءة ما أنتجه التراث العربي في **الستينيات من القرن العشرين ردًا على قصور النظريات التقليدية لفهم ديناميات التخلف و التنمية، والتي بلورت رؤية للتنمية آخذة في اعتبارها الظروف التاريخية التي مرت بها الدول النامية– من بينها الدول العربية–** وتضيف الرؤية التاريخية والمتغيرات الدولية في تفسيرها للتنمية وعلاقة الدول النامية بالدول المتقدمة، ويعكس هذا الاتجاه المحدث الأعمال الأصيلة لمفكري الدول النامية أمثال " إسماعيل صبري عبدالله، وجلال أمين، وسمير أمين"، وقد بدأ ظهور مصطلحات كالتبعية للمركز– في السبعينيات– تؤدي إلى تخلف دول المحيط، وتعد قضايا الاستغلال، والتشويه البنيوي، وقمع السياسات الاستقلالية من أهم القضايا التنموية التي تركز عليها نظرية التبعية؛ فمن أجل استمرار نمط التبعية، يوجد عرقلة لمحاولات الاعتماد على الذات وتحقيق التنمية المستقلة، ومن ثم فإن التراث **العربي في هذا الصدد أكد على خطورة التبعية وضرورة تحقيق التنمية**[55].

ومن هنا تنشأ ضرورة دراسة إمكانية تحقيق نموذج تنموي من خلال قراءة متأنية ودقيقة لما جاء في هذا التراث العربي لتحقيق التنمية المستقلة، للوصول لنموذج لا يخضع لشروط ولا لمبادئ لا تخدم المصالح

[55] ومن بين هذا التراث العربي الأعمال التالية: إسماعيل صبري عبدالله، مصر التي نريدها، دار الشروق، القاهرة. 1998
رمزي ذكي، الاعتماد على الذات، المعهد العربي للتخطيط ودار الشباب، 1987.
إبراهيم العيسوي، إمكانية بناء اقتصاد غير تابع في زمن العولمة، المائدة المستديرة الدولية، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية، القاهرة، سبتمبر 2005.
عادل حسين، تجربة مصر للتنمية المستقلة: التقدم والتراجع في التجربة المصرية: ملاحظات من منظور التنمية المستقلة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التنمية المستقلة في الوطن العربي، عمان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية 1974-1979، 2 ج، (بيروت: دار الوحدة ، دار الكلمة)، 1980.
محمد دويدار وآخرون ، استراتيجية الاعتماد على الذات، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980.
محمد زكي شافعي ورمزي ذكي (محرران) ، نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1984.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الوطنية، لتحقيق ما تصبو إليه الدول النامية دونما وجود أي قيود تقوض من اتخاذ قرارات تسمح لتلك الدول لتحقيق التنمية بالطريقة التي تناسب السياق الذي تنشأ فيه هذه الدول، لا ما تُمليه الدول الأكثر نفوذًا وسلطانًا في النظام الدولي.

References:

1. Abu Bakr Al-Desouki, "The Goals and Consequences of the Chinese Rise," International Politics, Issue 233, Volume 58, July 2023.
2. Hussein Saleh and others, "Economic Reform Policies and Their Impact on the Structure of Egypt's Foreign Trade," Planning and Development Issues Series, No. 319.2020.
3. Arab Development Report: Arab Countries' Indebtedness: Reality, Risks, and Ways to Confront It" (Kuwait: Arab Planning Institute and National Planning Institute, November 2021).
4. Wael Gamal, "The Political Economy of the Owning Classes in Egypt" in Wael Gamal (ed.), The Egyptian Economy in the Twenty-First Century, (Cairo: Dar Al-Maraya for Cultural Production), 2016
5. Amr Adly, "Zambia and the Experience of Escape from Bankruptcy", Al-Manassa, July 30, 2023
6. Mohamed Fouad, "Economics of Necessity: Egypt and the Zambian Dilemma", an article published on Cairo24
7. Mayar Yahya, "Condemning Borrowing: International Lending Policies between Internal and External: Revealing Cases", a quarterly report issued by the Center for Civilization for Studies and Research, Issues and Views Series, Issue 30, July 2023

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

8. Mustafa Abdel Ghaffar, “Jurisprudential Rulings Related to Borrowing from the International Monetary Fund and Its Sharia Alternatives: A Comparative Jurisprudential Study”, Cairo: Dar Osool Publishing and Distribution, 2020.
9. Maha Riyad (2010), “Evaluating the Performance of the International Monetary Fund in the Global Financial Crisis,” a paper presented at the International Scientific Conference on “The Contemporary Global Financial and Economic Crisis: From an Islamic Economic Perspective,” Jordan, International Institute of Islamic Thought
10. Maha Riyad, Presentation of a University Thesis: International Monetary Fund: An Islamic Economic Assessment: Summary of a PhD Thesis, Amman, Jordan: International Institute of Islamic Thought, 2016.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/